



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أزمة كوريا الشمالية والتحالف الدولي لتحدي الهيمنة الأمريكية

مدخل:

تفجرت الأزمة الحالية حول البرنامج النووي والصاروخي الكوري الشمالي، لكي تجمع بين أطرافها، خيوطاً عديدة لأزمات وقضايا متنوعة، ترتبط في نهايتها بطرف واحد، وهو الصراع الراهن بين القوى الكبرى لإعادة رسم خريطة القوى العالمية.

فلا يمكن القبول بمنطق الصدفة فيما يتعلق بإقدام كوريا الشمالية - فجأةً - على كل هذه التجارب الصاروخية والنووية الصريحة، بل والتهديد صراحةً بقصف جزيرة "جوام" الأمريكية الإستراتيجية الواقعة في المحيط الهادي، وإطلاق صواريخ عبرت الأجواء اليابانية ذاتها.

كما لا يمكن قبول أن كوريا الشمالية الفقيرة ضعيفة الموارد أمام دولة بحجم الولايات المتحدة، يمكنها أن تخوض تحدٍ مثل هذا، بمواردها الذاتية، وأمام خصم مخيف مثل الولايات المتحدة، استطاع بموارده الذاتية أن يهزم ألمانيا النازية في أوروبا والإمبراطورية اليابانية في آسيا، خلال الحرب العالمية الثانية، من دون أن تكون تتلقى دعمًا اقتصاديًا وتقنيًا، وكذلك ضمانات سياسية ودبلوماسية تضمن الأمن القومي للنظام الكوري الشمالي، بما في ذلك الدعم في مجلس الأمن، وتعطيل أية عقوبات جديدة جديّة على كوريا الشمالية.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولقد كان وصول الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض، بأجندته اليمينية المتطرفة، فرصة ذهبية لخصوم ومنافسي الولايات المتحدة في أقاليم العالم المختلفة، لاستغلال أجندته الصّدامية من أجل تحقيق منظومة من المستهدفات التي تتعلق في غالبيتها، تجاه محاصرة النفوذ الأمريكي، وإضعاف صورة الولايات المتحدة وهيمنتها الدولية.

وساهم في نجاح هذه الأطراف الطبيعية الشخصية للرئيس الأمريكي الأميل إلى الاندفاع إلى درجة الحماسة بالمفهوم السياسي، أو عدم الرشادة.

أضف إلى ذلك حالة الاضطراب التي ترافق القرار الإستراتيجي الأمريكي، في ظل الارتباك الذي يرافق ترامب منذ وصوله إلى البيت الأبيض، فيما يتعلق بترتيب دولا العمل الداخلي، والذي منعه من ترتيب أولوياته بشكل سليم، والعمل في هدوء على الملفات الأهم التي تخص الأمن القومي الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة الحيوية في الداخل والخارج.

أدت عدم رشادة ترامب وصداماته المتكررة مع مؤسسات الدولة الأمريكية، بما في ذلك القضاء، وحلفاء ترامب الجمهوريين في الكونجرس، إلى المزيد من الإضعاف لقراراته التنفيذية، وتعطيل سياساته، إلى نتيجة سيئة على الأمن القومي الأمريكي، من زاوية مدى قدرة المؤسسات الإستراتيجية على العمل في إطار واحد منسجم، وسياسة واحدة متكاملة الرؤى والأهداف، وتتكامل أدواتها، بين الداخل والخارج.

والمتابع لسياسات الولايات المتحدة في المجال الداخلي والخارجي، والقرارات الأهم التي تبنتها بعض الإدارات والهيئات الأمريكية ذات الطابع السيادي، مثل الكونجرس ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية؛ سوف يجد ملامحين أساسيين.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الملح الأول، هو التعارض في بعض الأحيان بين مواقف وسياسات بعضها البعض، وإن مالت دوائر الكونجرس إلى الاتساق مع دوائر وزارة الخارجية الأمريكية في الكثير من الأمور.

الملح الثاني، هو تضارب سياسات ومواقف الكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية مع سياسات ومواقف الرئيس الأمريكي.

وبدا ذلك أكثر ما بدا، وبشكل صريح عبّر عنه ترامب نفسه بسلسلة من التصريحات والمواقف، في أزمة العقوبات التي فرضها الكونجرس على روسيا، وفرضتها الخارجية الأمريكية على مصر، بحجب وإعادة توجيه ما يوازي حوالي 400 مليون دولار، معونات اقتصادية وعسكرية، بحسب مزاعم «سجل مصر الحقوقي».

في حالة العقوبات على روسيا، دخل ترامب في صدام صريح مع الكونجرس، وهدد باستخدام حق النقض الرئاسي ضد قرار الكونجرس بفرض عقوبات على روسيا، إلا أن الكونجرس هدد باستخدام صلاحيته الدستورية بإعادة مشروع القانون الذي أقره في 22 يوليو الماضي، إلى ترامب، وضم كلاً من إيران وكوريا الشمالية إلى مشروع القرار، من أجل إحراج ترامب، الذي انتقد القانون صراحة، وقال إنه يضر بمصالح الولايات المتحدة الحيوية، فيما يخص علاقاتها مع روسيا.

أما في حالة العقوبات التي فرضتها الخارجية الأمريكية على مصر، وأعلن عنها في 22 أغسطس الماضي؛ فإن ترامب بادر بالاتصال بنظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، والإعراب له عن متانة العلاقات المصرية الأمريكية، والتعاون الأمني والعسكري الإستراتيجي بينهما.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وربما لم يبدو هذا التناقض أو الارتباك صراحة بين ترامب والبنجاجون نظرًا لأن طبيعة عمل البنجاجون تتطلب بالضرورة، وفق الدستور الأمريكي، قرارات صريحة ومباشرة من الرئيس الأمريكي، ولا يمكن تحريك قوات أو إتمام صفقات سلاح من دون علمه.

المهم، ومن دون الاستغراق في كثير من التفاصيل في هذا الأمر؛ فإن هذه الأوضاع في الداخل الأمريكي، كان لها صدئ واسع وصل إلى أطراف العالم.. حتى شبه الجزيرة الكورية والشرق الأقصى نفسه، بجانب أوروبا، التي أعلنت عصيانها من قبل، عندما قالت المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، إنه لم يعد بإمكان أوروبا الاعتماد على الولايات المتحدة، وأنه آن الأوان لكي تعتمد أوروبا على نفسها.

في هذا الإطار، تحاول هذه الورقة أن تنظر إلى خلفيات الأزمة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية، وكيف حرّك خصوم الولايات المتحدة الأزمة، من أجل تحقيق هدف إضعافها، ولاسيما أمام حلفائها، ومدى نجاح هذه السياسة.

أولاً: الصين وصراع المصالح في الشرق الأقصى وأجندة ترامب

خلال حملته الانتخابية، وبعد توليه الرئاسة، رأى ترامب أن الصين – الداعم الأهم لنظام كوريا الشمالية – تمثل تهديدًا رئيسيًا للولايات المتحدة ومصالحها، بشكل مساوٍ لتهديد الإرهاب الدولي.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ومن خلال تحليل مضمون أجرته صحيفة الكوميرسانت الروسية، لمضامين تصريحات ترامب خلال حملته الانتخابية، والمواقف والبرامج التي أعلن عنها قبل انتخابات نوفمبر الماضي؛ فإن الصين جاءت في المرتبة التالية بعد تنظيم الدولة "داعش".

وكانت البواعث الاقتصادية هي أبرز الاتجاهات التي ذهبت إليها "تحذيرات" ترامب من الصين، وانتقاداته لها، ومن بينها، اتهاماته لبكين بتعمد تخفيض قيمة "اليوان" الصيني، من أجل دعم المنتجات الصينية والمنتجين الصينيين، على حساب الأمريكيين، وتحسين فرص المنتجات الصينية في السوق الأمريكي.

واتهم ترامب، الصين صراحةً، بأنها "دولة تتلاعب بالعملة"، وقال إنه سوف يعمد إلى فرض ضرائب على البضائع والمنتجات الصينية، بنسبة 45 بالمائة لتعويض الفوارق التي قادت إليها سياسات تقييد سعر العملة التي تتبناها الحكومة الصينية.

ترامب قال صراحة ذات مرة في حملته الانتخابية: "بيننا وبين الصين حرب تجارية، ونحن نخسرها".

في هذا الإطار، تضمن برنامج ترامب الانتخابي مبدئين أساسيين من أجل تحسين الشروط الأمريكية في المجال التجاري الدولي في أحد أكبر أسواق العالم، وهو السوق الآسيوية، ولاسيما في جنوب وشرق آسيا ومنطقة الشرق الأقصى؛ حيث الكتلة السكانية الأكبر في العالم، بما يوازي حوالي 3 مليارات نسمة، أي نحو 40 بالمائة من تعداد سكان العالم.

وهذا المبدآن هما:



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

- أن الولايات المتحدة لن تضحى بمصالحها الاقتصادية في سياستها الخارجية، وخصوصاً خلال تنفيذ مشروع الشراكة التجارية عبر الأطلنطي ومنطقة شمال الأطلنطي التجارية التي أعلن ترامب معارضته لها من حيث المبدأ.

- دعا ترامب إلى العودة إلى مفهوم "السلام عبر التفوق والقوة"، أو الهيمنة الأمريكية على العالم بمعنى أكثر دقة، وهو ما يعرف في الأدبيات السياسية بـ "Pax Americana"، على غرار "Pax Romana" عندما سادت الدولة الرومانية العالم، وحقت السلام فيه لمدة خمسة قرون من خلال هيمنتها العسكرية والسياسية.

مبدءا ترامب، يعينان زيادة النفقات العسكرية.

وهو ما تم بالفعل؛ حيث أعلن ترامب، في السابع والعشرين من فبراير الماضي، عن زيادة وصفت بالتاريخية في ميزانية الدفاع، فُدرت بحوالي 54 مليار دولار، تساوي حوالي 9 بالمائة من إجمالي ميزانية آخر عام في عهدة الرئيس السابق، باراك أوباما، والتي وصلت - بعد تقليصات عدة أدخلها أوباما - إلى حوالي 600 مليار دولار، وقال إن ذلك ضمن تعهداته بتحقيق الأمن للأمريكيين.

وقال ترامب إن الزيادة سوف تخصص لزيادة قوة الولايات المتحدة من العتاد العسكري البحري على وجه الخصوص (من 274 سفينة حربية في القوات الأمريكية إلى 350 سفينة)، مما يشير إلى نيته بناء المزيد من حاملات الطائرات والسفن الحربية الكبيرة، من أجل ضمان تحسين مستوى قدرة الولايات المتحدة على التدخل في المحيط الهادي والشرق الأقصى.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ودعا ترامب حلفاء الولايات المتحدة - اليابان وكوريا الجنوبية في حالة الشرق الأقصى - إلى زيادة "مساهماتهم" في تعزيز القوة الأمريكية.

ولقد طبق ترامب ذات المبدأ بالفعل في الشرق الأوسط، عندما حصل على دعم يقدر بمئات المليارات من دول الخليج الثرية، في صورة صفقات سلاح واستثمارات مباشرة في الشركات الأمريكية وسوق المال الأمريكي، خلال ما عُرفَ بالقمة الإسلامية الأمريكية، التي عُقدت في الرياض، في مايو الماضي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن مخاوف ترامب من الصين - ومن وجهة نظر المصالح الأمريكية - ليست وهمية.

فالصين، في فترة أوباما، ركزت على توسيع نطاق نفوذها في بحر الصين الجنوبي، واستطاعت أن تفرض وجودها لدرجة بناء جزر صناعية فيه، ووسعت من نطاق تواجدتها العسكري في مياهه، بينما تنظر الولايات المتحدة إليه على أنه أحد أهم مناطق النفوذ الحيوية لها؛ حيث تعبره ثلث حركة الشحن البحري العالمي، بالإضافة إلى احتواؤه على مصادر طاقة كامنة من النفط والغاز، يُشار إلى أنها الأكبر في العالم، كما أنه يشرف على أهم طرق الملاحة بين المحيطين الهادي والهندي، من خلال مضيق "مالقا" أو "مالجا".

كما وطدت الصين من وجودها على موانئ الشرق الأقصى وجنوب وجنوب شرق آسيا، من خلال مشروعات عدة في ميانمار - حيث جذر مهم من جذور أزمة مسلمي الروهينجيا الحالية مع الحكومة الميانمارية - وفي بنجلاديش وباكستان، وكل ذلك على حساب ثلاثة أطراف أساسية، بجانب الولايات المتحدة طبعًا، وهي الهند واليابان وكوريا الجنوبية،



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

والأخيرتان من أهم حلفاء الولايات المتحدة من منطقة جنوب شرقي آسيا وشبه الجزيرة الكورية؛ حيث الأزمة النووية الحالية.

ففي العام 2013م، بدأ إنتاج الغاز الطبيعي من حقل "تشوى" البحري في ميانمار، بتمويل من شركتي "بتروتشاينا" الصينية و"داي وو" أو "دايو" الكورية الجنوبية، باستثمارات قدرها 2.5 مليار دولار.

وفي العام 2016م، وقع الرئيس الميانماري، تين تشاو، مع الرئيس الصيني، شي جين بينج، اتفاقية لبدء استخدام خطّي أنابيب النفط والغاز من ميناء "تشاويو" بولاية "أراكان"، إلى ميناء كون مينج جنوبي الصين.

وكان قد تم البدء في إنشاء هذه الخطوط في العام 2013م، باستثمارات قيمتها نحو 3.5 مليار دولار، وبدء العمل بها، في مايو من العام 2017م، ضمن استثمارات صينية بقيمة عشرة مليارات دولار لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في ميناء "تشاويو" في "أراكان"، فيما تستعد الصين لشراء حصة نسبتها 85 بالمائة من الميناء؛ حيث يوفر ساحلاً ثانياً للمقاطعات الداخلية الصينية، البعيدة داخل الحدود الجنوبية الغربية لهذا البلد الواسع، ويتيح لها منفذاً بحرياً.

كما بدأت الصين في تنفيذ منطقة اقتصادية خاصة في بنجلاديش، باستثمارات تقدر بـ 25 مليار دولار، وأخرى في باكستان؛ حيث، وفي نفس التوقيت تقريباً، وفي نوفمبر من العام 2011م، افتتحت الحكومتان الصينية والباكستانية، الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني إلى بحر العرب، انطلاقاً من ميناء "جوادر" الباكستاني، الواقع في إقليم بلوشستان الإستراتيجي.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وذلك يمكن فهم دعوات الصين إلى حلول سلمية لمشكلة العنف البوذي ضد الروهينجيا في ميانمار؛ حيث تسعى بكين لإقناع حكومة بنجلاديش باستقبال اللاجئين الروهينجيا لديها، ومنع وصول السلاح للفصيل الروهينجي المسلح، الذي يحمل اسم "جيش خلاص أراكان"، أو "جيش إنقاذ الروهينجيا" في مسميات أخرى، وهو الذي نفذ قبل فترة سلسلة الهجمات التي بدأت الأزمة الحالية، على مصالح أمنية وعسكرية ميانمارية، قُتل فيها العشرات من الجيش وعناصر الأمن الميانماريين.

فالعنف الحالي في "أراكان" أفسح المجال لخصوم ومنافسي الصين في آسيا، وخصوصًا الولايات المتحدة، لضرب المصالح الصينية هناك، تحت مبرر حماية حقوق الروهينجيين.

بل إن البعض يرى أن التحالف الأنجلو ساكسوني الذي يضم بريطانيا والولايات المتحدة يقف خلف عنف الروهينجيا الأخير الذي كان فتيل إشعال الأزمة الحالية، من أجل افتعال موقف لتهديد مصالح الصين في الإقليم الأراكاني.

وسبق لبريطانيا أن أمدت الروهينجيا بالسلاح ضد اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية، بعد نجاح اليابانيين في طرد البريطانيين من المناطق التي كانوا يحتلونها في المنطقة المعروفة حاليًا بميانمار، وتضم أقاليم مثل بورما وأراكان.

هذا لا يبرر الجريمة الإنسانية والسياسية التي تتم حاليًا في حق مسلمي الروهينجيا، لكن من الأهمية بمكان ذكره عند رصد الموقف لضمان شمولية الرؤية.

من الخلفية السابقة يمكن القول إن ترامب كان يقصد الصين بدقة عندما طرح قبل أيام على الطاولة البدائل التي تملكها واشنطن للتعامل غير العسكري مع الموقف الذي خلفته



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كوريا الشمالية، مثل قطع العلاقات التجارية مع أي بلد يدعم كوريا الشمالية، وفرض عقوبات على واردات كوريا الشمالية النفطية، والتي تأتي تسعون بالمائة منها من الصين!

ولكن ترامب لا يمكنه ذلك، ففي المقابل؛ فإن للصين خياراتها؛ فبحسب صحيفة الجلوبال تايمز الصينية؛ فإنه إذا قرر ترامب أخذ إجراءات تجارية عقابية ضد الصين أو كوريا الشمالية، وتضلع الصين، مثل فرض رسوم إضافية على البضائع الصينية؛ فإن سوف تحول طلباتها لشراء طائرات جديدة من "بوينج" الأمريكية إلى "إيرباص" الأوروبية، وتقلل إلى أدنى مستوى، مبيعات "آي. فون" والسيارات الأمريكية، مع وقف استيراد فول الصويا والذرة من الولايات المتحدة.

بل يكفي أن تطرح الصين عشرة بالمائة فقط من احتياطيها النقدي من الدولار الأمريكي، ويُقدَّر بنحو تريليون و200 مليار دولار، في السوق العالمية؛ لكي تنخفض قيمة الدولار الأمريكي بمقدار النصف تقريبًا.

ثانيًا: التحالف الروسي الصيني ومأزق الحلفاء الأمريكيين

لا يمكن بطبيعة الحال الركون إلى جدية التهديدات الصينية بفرض عقوبات نفطية أو تجارية على كوريا الشمالية؛ فأخر مرة فعلت فيها الصين ذلك، كان في العام 2003م، عقب تجارب كورية شمالية صاروخية مشابهة، واستمر لمدة ثلاثة أيام فقط.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولا يمكن كذلك تجاهل الموقف الروسي الصريح الداعم لنظام كوريا الشمالية، لدرجة حتى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، رفض حتى مناقشة مبدأ فرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن التجارب الصاروخية والنووية الكورية الشمالية الأخيرة، والكثافة التي تمت بها، والصورة السياسية التي خرجت بها؛ كتحدٍ وتهديدٍ لم تفلح الولايات المتحدة بمؤسساتها المنقسمة في مواجهته بالصورة الضرورية وفق القواعد المرعية المتعارف عليها في السياسة الدولية بالنسبة لقوة أعظم "Hyper Power" مثل الولايات المتحدة.

فالمفترض أن الرد الأمريكي يكون حاسمًا، وأن يكون على قدر من القوة بحيث يضمن هيبة الولايات المتحدة في عالم بات من السهولة بالدرجة التي لا يمكن لبلد أن يضمن مصالحه بالكامل، أو تحقيق الهيمنة الكاملة.

ويقول ذلك الوضع بأن الأمر مقصود، وبأنه عبارة عن مخطط متكامل الأركان تتعاون فيه روسيا والصين، رأس الحرب فيه بالوكالة، كوريا الشمالية.

ومنطق الحرب أو الصراع بالوكالة ليس بالأمر الجديد أو المستغرب على السياسة العالمية، وروسيا والولايات المتحدة هما أكبر الكيانات الدولية التي لجأت خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها، إليه، بعد انتفاء إمكانية الصراع المسلح المباشر بين القوى الدولية الكبرى، بسبب العامل النووي.

النقطة الأخطر في الموقف الراهن، والذي يقول بأن من وراء كوريا الشمالية يحركون المشهد بهذه الصورة، من أجل تحدي الهيمنة الأمريكية، هو أن المستهدف من التجارب



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الأخيرة وأثرها، ليس الولايات المتحدة في حد ذاتها، وإنما قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ تعهداتها بحماية حلفائها.

فلو فشلت الولايات المتحدة في ضمان ما تعهدت به بشأن أمن اليابان وكوريا الجنوبية، وضمن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأقصى؛ فإن ذلك يعني ببساطة تدمير تحالفات الولايات المتحدة في المنطقة وفي كل المناطق الأخرى، وبالتالي؛ القضاء على أية مصالح أمريكية مع هؤلاء الحلفاء، من أول العلاقات الاقتصادية، وصولاً إلى القواعد العسكرية الأمريكية ذاتها الموجودة في هذه الدول.

كما سوف تفقد الولايات المتحدة أية إمكانية للتأثير في السياسات الإقليمية في أية منطقة من العالم، لضمان مصالحها، لأنه - على أبسط تقدير - فإن حلفائها لن يتعاونوا معها، خصوصاً لو وجدوا البديل.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن ترامب بظروف إدارته المرتبكة، يُعتبر فرصة ذهبية لمن يريدون إظهار ضعف الولايات المتحدة، بالذات أمام حلفائها، وبالتالي إضعاف قدرة التأثير الأمريكي كقوة عظمى؛ حيث يدعم ذلك أيضاً مواقف أطراف أضعف يمكنها تحدي الوجود الأمريكي في أكثر من منطقة من العالم، خصوصاً الأنظمة العسكرية.

وفي مصر الآن نموذج مهم لذلك. ففي وقت الرئيس الأسبق حسني مبارك، فإن القرارات الأمريكية بحجب المساعدات؛ كانت "خطيرة"، بل إن التقليل السنوي الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد المشؤومة مع إسرائيل، للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر؛ كان مثيراً للقلق، برغم أنه معروف ومنتفق عليه.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولكن منذ أن تولى المجلس العسكري في مصر عقب انتفاضة يناير 2011م، ثم النظام الحالي؛ صار أي حجب أمريكي لصفقات سلاح أو مساعدات؛ أمراً لا قيمة له ولا يستحق التعليق أصلاً.

وهو ما بدا فعلاً في رد الفعل الرسمي المصري على الحسومات الأخيرة للمساعدات المدنية والعسكرية، والنقاشات الحالية في لجان الكونجرس الأمريكي الفرعية بشأن حسومات أكبر في المساعدات العسكرية لمصر في ميزانية العام القادم، 2018م.

ويزيد من مستوى الضغوط على الولايات المتحدة، أن تنفيذ برامج ترامب في المجال العسكري في الشرق الأقصى، سوف يقود إلى تقليص النشاط العسكري الأمريكي في مناطق أخرى حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، ومنها أوروبا الشرقية، وهو هدف روسي أصيل يرتبط بأزمة ضم دول المجال الحيوي الجيوسياسي لروسيا، مثل بولندا وأوكرانيا، إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو"، بالإضافة إلى نشر منظومات الدفاع الجوي الأمريكية متوسطة المدى من طراز باتريوت في بولندا ومناطق أخرى من شرق أوروبا.

فمن المتعارف عليه في الإستراتيجيات العسكرية أن الأسلحة الدفاعية تضرب في مقتل القدرات الهجومية لدى الطرف الآخر، وبالتالي؛ فإنه في حالة اندلاع أي حرب في أوروبا؛ فإن منظومات الدفاع الجوي الأمريكية هناك، سوف تقيد قدرة القاذفات والمقاتلات الروسية على العمل في الأجواء الأوروبية، وهو ما يضرب الأمن القومي الروسي في مقتل.

نفس المنطق يُقال في الشرق الأقصى؛ فنشر منظومات الدفاع الجوي بعيدة المدى من طراز "ثاد" الأمريكية والمخصصة لاعتراض الصواريخ الباليستية، في كوريا الجنوبية؛ يهدد التفوق الصيني والروسي في هذه المناطق.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وبالفعل؛ فقد أعربت بكين عن "غضبها الشديد" بسبب نشر أربع منصات متنقلة لهذه المنظومات، في كوريا الجنوبية، وسلّمت يوم 7 سبتمبر، مذكرة احتجاج للسفير الكوري الجنوبي لديها في هذا الأمر.

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه حتى الرأي العام الكوري الجنوبي يرفض انزلاق حكومته إلى مستوى أعمق من التعاون العسكري الضار بالمصالح الصينية والروسية، مع الولايات المتحدة؛ لأن ذلك من شأنه مفاقمة أزماته الأمنية، وخصوصًا مع الوكيل "الأرعن" ممثلًا في كوريا الشمالية، بينما الرئيس الكوري الجنوبي الجديد، كان مون جاي، أعلن صراحةً في بداية توليه السلطة في البلاد، قبل أشهر، من أنه ينوي تحسين العلاقات مع الجارة الشمالية، والسعي إلى إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية.

ولذلك خرجت مظاهرات ضد منظومة "ثاد"، في مناطق نشرها في كوريا الجنوبية؛ لأنها تضر ولا تفيد حال وقوع صراع دولي بهذا الحجم.

في الأخير؛ فإن كل ذلك يعنينا في المنطقة؛ حيث يرتبط كل هذا بالملفات الشرق أوسطية، فكوريا الشمالية هي أساس مهم في برامج الصواريخ والأسلحة الكيماوية لدى إيران والنظام السوري.

وتشكل البلدان الثلاثة الحلفاء الأهم لروسيا، وأذرعها الأقوى في حروبها المباشرة أو بالوكالة، في هذه المناطق، ضد النفوذ الأمريكي، سواء في الشرق الأقصى أو في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى أنه بطبيعة الحال؛ عندما نتكلم عن دائرة إقليمية تمتد من الصين شرقًا حتى باكستان غربًا، ومن روسيا شمالًا، وحتى المحيطين الهندي والهادي جنوبًا؛ فإننا نتكلم



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

عن دائرة تضم أكثر من نصف حجم الاقتصاد العالمي تقريبًا، وبالتالي؛ فإن أي خلل أو توترات أمنية أو سياسية في هذه البقاع؛ سوف تقود إلى عواقب كارثية على باقي دول العالم في المجال الاقتصادي.

وبالتالي؛ فإننا نجد أنفسنا أمام صورة ضخمة وواسعة النطاق لصراع دولي يهدف أطرافه إلى تحجيم الولايات المتحدة، بينما العرب غائبون عن الموقف، وربما كانوا هم الطرف الوحيد الذي لا يزال يدفع الجزية لترامب عن يدٍ وهم صاغرون!

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية